

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفق  
الفقرة ٤ (ج) من مقرر سنة ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم  
انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي

تقرير مقدم من لكسمبرغ

### مقدمة

١ - ترى لكسمبرغ أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الصك الرئيسي في النظام الدولي لعدم الانتشار وتطالب بتطبيقه بشكل كامل وفعال. وتقوم المعاهدة على ثلاث ركائز: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية. وتضطلع بدور أساسي في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

### المادة الأولى

٢ - يقع على الدول الحائزة على الأسلحة النووية واجب الامتناع عن أي نقل للأسلحة النووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى إلى دول أو إلى جهات من غير الدول قد تسعى إلى اقتناء أسلحة أو أجهزة من هذا القبيل. ومن ثم فإن من الأساسي أن تنفذ الدول الحائزة على الأسلحة النووية المادة الأولى تنفيذًا فعالًا لمنع أي انتشار جديد للأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى.

### المادة الثانية

٣ - إن لكسمبرغ متمسكة بمبادئ المادة الثانية وتحدد تأكيد موقفها الذي يرى أن على الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ألا تسعى إلى حيازة مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. كما تحدد تأكيد تمسكها بالالتزامات المترتبة عليها في إطار مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر وتواصل كذلك مساندتها للتعديلات التي يجب إدخالها على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

### المادة الثالثة

٤ - تحدد لكسمبرغ التأكيد على أن النظام الدولي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل عنصراً أساسياً في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وعلاوة على ذلك، تعتبر أن البروتوكول الإضافي يكتسي أهمية جوهرية ويشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام وأنه ينبغي التشجيع بشدة على اعتماده وتنفيذه عالمياً. وقد صدقت لكسمبرغ بموجب "القانون المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠١ الذي يقر البروتوكول الإضافي المتعلق بتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية والهادف إلى الكشف عن الأنشطة النووية السرية" على هذا البروتوكول وتأمل في أن يصبح ذلك شرطاً يطبق على صادرات المواد النووية في إطار مجموعة موردي المواد النووية.

٥ - وتولي لكسمبرغ أهمية كبرى لتعزيز تنفيذ المعاهدة وفعاليتها.

### المادة الرابعة

٦ - تعرب لكسمبرغ عن أسفها البالغ إزاء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ نيتها الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما زالت تطالب هذا البلد بإلحاح بالوفاء من جديد بشكل كامل بالتزاماته الدولية في مجال عدم الانتشار المترتبة عليه بمقتضى المعاهدة.

٧ - ووفقاً للموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن عملية الاتفاقات المتعددة الأطراف في ميدان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتعزيزها والمعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ستعمل لكسمبرغ على تحقيق كل هذه الأهداف.